سدّ النهضة: السودان وإثيوبيا – مسار العلاقات على ضوء الراهن السياسي للبلدين

The Renaissance Dam: Sudan and Ethiopia - the path of relations in light of the political present of the two countries

د . م . محمد عبد الكريم احمد

Mohamed Abdel Karim Ahmed

سد النهضة: السودان وإثيوبيا – مسار العلاقات على ضوء الراهن السياسي للبلدين

The Renaissance Dam: Sudan and Ethiopia – the path of relations in light of the political present of the two countries

ABATRACT

Sudan and Ethiopia are neighboring countries since time immemorial, between them is the Nile, whose water the Sudanese depend on for their lives and livelihoods. And the neighborhood imposes the continuity of contact and friction for the various purposes, whether commercial, economic, political or war, according to what the interests of each of them require, positively or negatively. As well as according to the orientations and aspirations of the political systems that govern the two countries, and the effects of the internal and external variables that were controlling the transformations of the relations between them. For geographical, political, historical, religious and cultural reasons, the relationship between Sudan and Ethiopia has been characterized in most periods of history by hot battles at times and a restless calm at times at last. This kind of relationship is not a feature of the two countries, as many neighboring peoples and countries in different parts of the world and throughout the ages have been characterized by wars and invasions

Within this context, Sudanese-Ethiopian relations are characterized at the present time by many cracks, in light of the widening gap Between the two countries. In several joint files and intertwined issues, the views of the leaders of the two countries diverge in terms of exploring solutions and devising

ملخّص

السودان وإثيوبيا بلدان متجاوران منذ الأزل، بينهما النيل الذي يعتمد السودانيون على مياهه في حياتهم وأرزاقهم. والجوار يفرض دوام الاتصال والاحتكاك لمختلف المقاصد، سواء أكانت تجارية أو اقتصادية أو سياسية أو حربية، وفق ما تقتضيه مصالح كل منهما سلبا أو ايجابا. كذلك وفق توجهات وطموحات الأنظمة السياسية التي تحكم البلدين، وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية التي كانت تتحكم في تحولات العلائق بينهما. ولأسباب جغرافية وسياسية وتاريخية ودينية وثقافية، فإن العلاقة بين السودان وإثيوبيا اتسمت في معظم فترات التاريخ بالعراك الساخن أحيانا وبهدن قلقة أحياناً أخرى. وليس هذا النوع من العلاقة سمة خاصة بالبلدين، فكثير من الشعوب والبلدان المتجاورة في مختلف أنحاء الدنيا وعلى مر العصور اتسمت علائقها بالحروب والغزوات.(١)

ضمن هذا السياق تتسم العلاقات السودانية الإثيوبية في الوقت الحاضر بكثير من الشروخ، في ظل توسع الهوة بين البلدين. ففي عدة ملفات مشتركة وقضايا متشابكة، تتباعد أوجه نظر قادة البلدين فيما يخص استشراف الحلول، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق مصالح البلدين، دون الإخلال بالعلاقات التاريخية والروابط الثقافية والامتدادات الطبيعية بينهما. ولهذا التباعد الذي تتسم به أوجه النظر أسبابا عديدة وتحكمها ديناميات معقدة، أهمها بالتأكيد التعقيدات المحيطة بملف سد النهضة، الذي يراوح مكانه، بالرغم من السنوات الطويلة من المناقشات بشأنه.

الكلمات المفتاحية: السودان – إثيوبيا – سد النهضة – الاتفاقيات التاريخية – حوض النيل

(١) عثمان صالح سبي، علاقة السودان بأثيوبيا عبر التاريخ (دراسة علمية)، جبهة التحرير الإريترية، مكتب الإعلام، القاهرة. https://www.facebook.com/library.ig

أولا: توطئة

أباي (النهر الأب) هكذا يطلق الإثيوبيين على نهر النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا. [٢] وهو ولما له من رمزية المقدس لدى الإثيوبيين، فإن مكانته لا تقل عن ذلك لدى شعبي البلدين المجاورين لإثيوبيا، السودان ومصر. وقد كانت كل المناقشات الأخيرة بشأنه تتعلق بالمصالح الاقتصادية والوجودية بالنسبة إلى شعوب هاتين الدولتين، باعتبار اعتماد هاتان الدولتان عليه في تأمين مياه الشرب والري الزراعي بشكل كبير. عليه ظل هذا النهر تاريخيا ذو مكانة خاصة لدى الشعوب الإثيوبية وكذلك لدى شعوب الدول المجاورة لها.

وأعلنت إثيوبيا في فبراير ٢٠١١ عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد هيداسي علي بعد ٢٠ – ٤٠ كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي ١٦,٥ مليار متر مكعب أسند إلى شركة ساليني الايطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع إكس وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من نيسان/أبريل ٢٠١١، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي USBR. [٣]

ووضع رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق ملس زيناوي حجر الأساس لمشروع بناء سد على هذا النهر الدولي الذي يصب في السودان ومصر، ومن يومها لم تتوقف التجاذبات في المنطقة، لأسباب تتعلق بالجوانب الفنية للسد. وكثرت المقاربات بين الدول الثلاث، والشركات الاستشارية الفنية التي لعبت دور الخبيرة في المفاوضات والمناقشات. هذا، بعد أن تحول مشروع السد إلى قضية أساسية في أجندة دول المنطقة والقارة والعالم كله. في ظل التوتر الذي صاحب جولات التفاوض مؤخرا، سيما بعد أن قامت إثيوبيا بملء السد عبر إجراء أحادي تسبب في زيادة الضغط ورفع مستوى التوتر بينها وبين دولتي المصب، خاصة بينها وبين السودان بعد أن أدى ذلك إلى خروج كثير من محطات المياه السودانية من الخدمة، بسبب نقص المعلومات المتبادلة مع الجانب الإثيوبي حول السد.

(٢) الآن مورهيد، ١٩٦٩، النيل الأزرق، ترجمة ابراهيم عباس أبو الريش، دار الثقافة، بيروت.

(٣) زينب محمد صالح، ٢٠٢٠، سد النهضة: هل يعود بالفائدة على السودان؟. بي بي سي https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54769977

ثانيا: مشكلة الدراسة: تتميز العلاقات السودانية الإثيوبية في الوقت الراهن بالتوتر والحساسية الشديدة. ويعتبر عدم تفاهم الدولتين بشأن سد النهضة أحد أكثر العوامل التي تساهم في رفع مستوى هذه الحساسية (دون نسيان مسألة الحدود). من هنا يأتي التساؤل التالي: إلى أي مدى يستطيع الدولتين حلحلة الإشكالات المتعلقة بالسد، عبر مقاربات موضوعية ومقبولة للطرفين؟.

ثالثا أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور مشروع كسد النهضة في تشكيل ديناميات العلاقات السودانية الإثيوبية. وكيف أن للمشروع التنموي الذي يمكن أن يحقق مصالح الجميع، قادر في حال تغليب جانب الصراعات السياسية والسعي إلى الكسب السياسي على التحول إلى نقمة بدلا من نعمة. وهو الحال مع كثير من المشاريع التنموية والاقتصادية المهمة في إفريقيا. خاصة أن إثيوبيا تتبع نهجا متطرفا في محاولاتها لتحجيم السودان ومصر في التفاوض، وذلك بقولها إن دولتا المصب تحاولان بالإصرار على الاتفاق القانوني الملزم لها التعدي الصريح على سيادتها، وهو ما لا تقبل به. بينما يقول كل من السودان ومصر، أن المسألة تتعلق في الأساس بالأمن المائي لهما، وبالتالي فإن كل المساعي ترمي إلى إيجاد استراتيجية لحفظ هذا الحق.

رابعا: أهداف الدراسة: وتهدف الدراسة إلى:

١- التعريف بسد النهضة وطبيعته وسعة التخزين فيه.

٢- الموقف السوداني الرسمي منذ بدأ إطلاق فكرة المشروع، والمتغيرات السياسية التي كانت تشكل هذا الموقف.

٣- توضيح الرواية السودانية الفنية الغير رسمية، وحجم المصالح وطبيعة المخاوف المتعلقة ببناء السد.

٤- توضيح كيفية تأثير قضايا أخرى على المشهد العام، مثال قضية الحدود.

خامسا: فروض الدراسة: تختبر الدراسة الفرض التالي: تأثير قضية سد النهضة على العلاقات السودانية الإثيوبية الراهنة، وتأثير قضايا متداخلة أخرى كقضية الحدود. وتسعى الدراسة للتأكد من صحة هذه الفرضية من عدمها، على كشف طبيعة الموقف السوداني من بناء السد وما شهده هذا الموقف من تبدلات وتحولات محكومة بالمصالح السودانية.

سادسا: منهج الدراسة: منهج وصفي تحليلي، بالإضافة إلى المنهج الإرشيفي التاريخي.

سابعا: الاطار الموضوعي والزمني: الحديث عن مشروع سد النهضة تتشابك فيه عوامل الزمان والمكان، وبالتالي فإن الأطار المكاني هو منطقة القرن الإفريقي بالإضافة إلى منطقة حوض النيل، محكوما بإطار زماني يمتد من العام ١٩٠٢ – ٢٠٢٠.

ثامنا: هيكلية الدراسة: لتوضيح كيفية بروز الإشكالات بين السودان وإثيوبيا حول سد النهضة، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور رئيسية، أولها لمحة عن سد النهضة، ثانيها يوضح الاتفاقات التاريخية بشأن تقاسم مياه النيل بين دول حوض النيل، ثالثها: أ – موقف دول حوض النيل من مشروع سد النهضة، ب – موقف الهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي من مشروع السد، ج – موقف السودان من السد وطبيعة مخاوفه، رابعها مسار العلاقات بين السودان وإثيوبيا، ثم في الختام، الخلاصة، والمراجع والهوامش.

المحور الأول: سد النهضة

يبعد هذا السد الضخم الذي يطلق عليه أيضا «سد الألفية» في إقليم بني شنقول بإثيوبيا حوالي ١٥ كلم من الحدود السودانية، ويبلغ ارتفاعه ١٤٥ مترا، بينما يبلغ طوله ١,٨٠٠ مترا، بسعة تخزينية تفوق ٨٥ مليار متر مكعب (أي ضعف جملة مياه النيل الأزرق في عام كامل). وبحسب الرأي الإثيوبي الرسمي، سوف ينتج سد النهضة مقدار ٦٠٠٠ ميقاواط من الكهرباء كطاقة مركبة في جسم السد (بما يعني أن معدل الانتاج الفعلي سوف يكون أقل من هذا بكثير ربما يصل إلى النصف). وتبلغ كلفة بنائه ٥ مليار دولار أمريكي استقطعت في أغلبها من مرتبات الشعب الإثيوبي، دون اقتراض مليم من الخارج. وهي سياسة لها مراميها ومقاصدها بالنسبة للحكومة الإثيوبية التي تحولت قيادته من ائتلاف الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية، التي أطاحت حكومة مانغستو في العام ١٩٩١، إلى حزب الإزدهار المؤسس حديثا على يد رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد.

بدأت إثيوبيا في بناء السد في مرتفعاتها الشمالية حيث يتدفق ٨٥ في المئة من مياه النيل في عام ٢٠١١، ومن يومها بدأ الترويج داخليا على أن بناء السد هو أقوى ملامح النهضة الإثيوبية الحديثة. وبكل تأكيد أهم مشروع وطني يستطيع خلق الالتفاف، ويضمن وحدة الإثيوبين المهترئة بفعل الانقسامات الإثنية. ومع

حقيقة اعتماد الحكومة الفيدرالية التي قادها ديسالين هيلا مريم عقب وفاة سلفه مليس زيناوي على المساهمة الشعبية لتمويل بناء السد، فإن هذا تماشى مع سياسة موجهة، باعتبار فتح الحكومة لباب التبرع والمساهمة الداخلية، لإعطاء المشروع رمزية خاصة وسط القوميات الإثيوبية. وهي سياسة استمرت مع كل الشخصيات الثلاثة التي تقلدت منصب رئيس الوزراء في إثيوبيا، حتى آبي أحمد الذي قُلد المنصب بعد سنوات من الاضطرابات المستمرة في البلاد بفعل احتجاجات كيان الأورومو التي ينتمي إليها. لكن الأهم في الموضوع أن طريقة تعامل حكومة آبي مع السد رسمت سردية خطرة حول السد، أقرب إلى الشعبوية، في ظل رفضه القاطع هو وحكومته لأي تفاهم بشأن قلق الدول المجاورة ومخاوفها بشأن الأمور الفنية للسد أو حتى تبعات الملء في أوقات الجفاف وغيرها من الأمور المهمة.

في منتصف مارس آذار من العام ٢٠١٨ اختار ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية آبي أحمد رئيسا للائتلاف بشكل جعله رئيسا للوزراء بشكل تلقائي، خلفا لرئيس الوزراء السابق هايلي مريام ديسالين، الذي أعلن استقالته بعد اندلاع أعمال عنف واحتجاجات مناهضة للحكومة، بسبب نزاع بين مواطنين غالبيتهم من عرقية أورومو والحكومة حول ملكية بعض الأراضي، ولكن رقعة المظاهرات اتسعت لتشمل المطالبة بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان، وأدت لمقتل المئات واعتقال الآلاف .

وعقب توليه السلطة قام آبي بسرعة بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية ووسع الحريات، بدءا من تغيير رئيس الأركان ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطنية، ومكن النساء مسندا لهن نصف حقائب الحكومة وعين عائشة محمد موسى كاول سيدة لحقيبة الدفاع في تاريخ البلاد، كما قدم لاحقا السفيرة السابقة سهلى ورق زودي كأول رئيسة للبلاد، كما قام بدمج بعض الوزارات وانشأ اخرى، وأطلق سراح المعتقلين والسجناء المعارضين، واسقاط وصف «ارهابية» عن حركات معارضة مسلحة ورحب بعودة قياداتها من المنفى، واعترف بالانتهاكات التي وقعت في الماضي، كما اجرى مصالحات بين القوميات والشعوب في الاقاليم المختلفة في اثيوبيا، ونجح في استعادة الود مع اريتيريا، بعد قطيعة دامت عقدين في « إعلان المصالحة والصداقة « الذي تم بموجبه إنهاء أطول عداء في أفريقيا، وفتح السفارات في البلدين وتطوير الموانئ واستئناف رحلات الطيران.[٤] بدا وبعيد كل تلك السياسات والخطوات أن آبي يمضي بخطى ثابتة نحو بناء تجربته الخاصة، وأن إثيوبيا أو كل إفريقيا على موعد مع ولادة أيقونة سياسية جديدة وملهم يرسم

(٤) عبد القادر الحيمي، آبي أحمد https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=3686437091402402&id=986300841416054

الابتسامة ويحمل على عاتقه هموم النهضة الإثيوبية ولما لا الإفريقية الحديثة. لا سيما بعد تدخله السلس في الموقف الداخلي السوداني شديد التعقيد، وطرحه مبادرة كللت بالنجاح وادت الي تقسيم السلطة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري، الذي كان مسيطرا على الأوضاع التي كانت تنذر بخطر الإنفجار، وكذلك تعامله المرن مع ملف سد النهضة، وهي أشياء جعلته يفوز بجائزة نوبل للسلام دون منافسة قوية تذكر. ولكن وبعد مضي زمن ليس بكثير برزت اعدادا كبيرة من الملفات والقضايا شائكة التي أظهرت صورة مختلفة للزعيم الشاب ومثلت اختبارات حقيقية لتجربته منذ البداية، واستكشاف ما إذا كان مبدئيا في معظم السياسات التي انتهجها أم أنها كانت مجرد تكتيكات، قصد بها «آبي» الصعود والتمكن والتحكم في قواعد اللعبة، خاصة أنه بدا كما لو نافد الصبر ومتذمرا من حجم مساحة الديمقراطية التي وعد بها خصومه السياسيين، وغير مرن في التعامل مع ملف سد النهضة، وكذلك غير منفتح على المقاربات التي يضعها معارضوه فيما يلي أزمة تأجيل الإنتخابات. فزج ببعضهم في السجن (جوهر محمد)، وشن حربا ضروسا على حلفائه القدامي في جبهة تحرير شعب التيغراي. لكن الأهم بالنسبة لنا هنا، هي قضية السد، التي يعمل آبي من خلالها على لملمة شتات الداخل، لكنه يبدو مشتطا في ذلك، بدرجة جعلت مواقف إثيوبيا التفاوضية أقرب إلى الشعبوية المتطرفة التي لا تأبه بالآخرين.

تحيلنا هذه السردية إلى حقيقة مخيفة، وهي حقيقة تحول بناء السد لمشروع سياسي أكثر منه مشروع تنموي. وهي مسألة صادمة للإثيوبيين. أولا ومن بعدها للدول المجاورة. صادمة للإثيوبيين لأنهم يودون التنعم بمياه النيل الذي ينبع من دولتهم، من خلال مشاريع الطاقة التي تزيد من حجم الاستثمارات وتضمن إمكانية تطوير البنية التحتية لدولة مكتظة سكانيا، دون تأخير أو تراجع يتعلق بمتحولات السياسة الداخلية أو الخارجية. وكذلك إبعاد السد من لعبة التوازنات السياسية وصراع السلطة وكراسي الحكم وما يتبع ذلك من أساليب دعائية يتم فيها استخدام مشروع السد لأغراض الكسب السياسي. وبالتالي قد يكون المواطن الإثيوبي أكثر تسامحا من الحكومة مع مخاوف الدول المجاورة ومتفهما لمطالبها بشأن القواعد التشغيلية وغيرها من الأمور الخلافية، بما أن هذه التفاهمات ليست بغرض إيقاف عملية بناء السد من ألاساس وإنما ضمان مصالح وحق الجميع أي «الفائدة والمصلحة العامة».

المحور الثاني: الاتفاقيات التاريخية

جرى بشأن الاتفاقيات التاريخية التي تنظم تقاسم دول المنبع والمصب لمياه النيل الكثير من الجدل. فبينما تعتد بها دولتي المصب السودان، ومصر، بدرجة متفاوتة باعتبارها المرجعية الوحيدة لضمان الحق التاريخي لكل طرف في مياه النهر الدولي. فإن الطرف الإثيوبي الذي يمثل دولة منبع، يشير إلى كثير من تلك الاتفاقيات بالاستعمارية، وبالتالي رفضها ضمنيا أو عدم النظر إليها كحقيقة نهائية. لكن اتفاقيات تقاسم مياه النيل مثلها مثل الاعتراف بالحدود السياسية التي تحتكم لها الدول والشعوب الإفريقية اليوم، مسألتان لا يمكن رفض واحدة منهما دون الأخرى. ذلك لأن كلتاهما تحملان تصورات المستعمرين السابقين لمصالحهم، دون أي اعتبار لمصالح الشعوب الإفريقية وقتها. وجرت الاتفاق بشأن تقسيم مياه النيل وتنظيم جريانه وتدفقه عبر عدة اتفاقيات شهدت تحولات وزيادة في نسب دول ونقص في نسبة أخرى حسب موازين القوى والظروف المتغيرة في كل الحقب. لكن الأكيد في الأمر أن الاتفاقيات ظلت موجودة على الدوام، بعيدا عن رضى دول الحوض عنها جميعا، أو اعتراض أخرى عليها. هذا، وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أوزارها، قسمت مستعمرات الإمبراطورية الألمانية بين كل من بريطانيا وبلجيكا؛ فحصلت إنجلترا على تنزانيا، بينما حصلت بلجيكا على رواندا وبوروندي، وبقيت إثيوبيا دولة مستقلة. وقد رعت هذه الدول الأوروبية عددًا من البروتوكولات والاتفاقات لتوزيع مياه النهر اهمها: بروتوكول روما ١٨٩١، اتفاقية أديس أبابا ١٩٠٢، اتفاقية لندن ١٩٠٦، واتفاقية مياه النيل ١٩٢٩. ومع انتهاء السيطرة البريطانية على مصر والسودان في الخمسينيات من القرن العشرين، تم توقيع اتفاقية نهر النيل العام ١٩٥٩ لتقسيم مياه النهر، وهذا التقسيم ترفضه اليوم غالبية دول حوض النيل وتعتبره جائرًا. (٥)

المحور الثالث: أ – موقف دول الإقليم وحوض النيل من إنشاء السد

دول حوض النيل هو «مصطلح يطلق على عشر دول إفريقية يمر فيها نهر النيل (بالإضافة إلى أريتريا كمراقب)، مخترقًا أراضيها، لا توجد فيها منابع تصب فيه، أو تجري عبرها الأنهار التي تغذيه. أما دول الحوض فهي من الجنوب الى الشمال: تانزانيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا، كينيا، أوغندا، جنوب السودان، السودان، إثيوبيا، إرتريا، ومصر. للنيل اهمية كبرى في اقتصاديات دول الحوض التي تعتمد عليه في الزراعة وصيد الأسماك والسياحة وتوليد الطاقة

(٥) أحمد علو، ٢٠١٣. دول حوض النيل وأزمة سد النهضة: هل يلغي «طريق التوابل» الجديد الاتفاقات القائمة؟. موقع الجيش اللبناني، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

الكهربائية. ويرى بعض الخبراء الاستراتيجيين أن حوض النيل يشكل اليوم فضاء جيوستراتيجيا بالغ الاهمية لأنه يتقاطع سياسيا مع مسارح المحيط الهندي والشرق الأوسط وافريقيا. وبالإضافة الى موارد النيل الطبيعية فإن في حوضه كمًا هائلًا من البترول والنحاس والماس واليورانيوم والاخشاب، وهذا ما دفع القوى الدولية القديمة كبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، والقوى الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، الى التدافع والتزاحم بهدف الحصول على الثروة واكتساب النفوذ في دول هذا الحوض. وهذا يعني مزيدًا من «التهافت الدولي» الجديد على الموارد في القارة السمراء، وهو ينعكس تدخلًا هنا وهناك، مما يؤدي الى اعادة ترسيم حدود وتفكيك وتركيب للإقليم وفق مصالح هذه القوى ونفوذها. وربما هذا ما شهدنا نتائجه في السودان وما زلنا نشهد بعض تفاصيله وصوره في أفريقيا والمنطقة العربية منذ مطلع القرن الحالي.» (٦)

بعد الشروع في بناء السد أو التوافق بشأن إعلان المبادئ بين الدول الثلاث، السودان، إثيوبيا، ومصر، لاقى مقترح بناء السد الكبير الواقع على ضفاف النيل الأزرق مباركة معظم أو جميع دول حوض النيل. إذ لم تعترض أي دولة من دول الحوض على خطة المشروع أو تبدي اعتراضا عليه. وهو أمر كان في صالح الحكومات الإثيوبية التي تعاقبت على الملف، ففي ظل التوافق الإقليمي على إعلان المبادئ المتعلقة ببناء السد، بمجرد تقديمه كمشروع تنموي، فقد حققت حكومة مليس زيناوي (رئيس الوزراء) وقتها اختراقا كبيرا وقطعت شوطا كبيرا نحو بناء السد الحلم بالنسبة للشعب الإثيوبي.

إن الأمر في الأساس يتعلق بالتوجه الاقتصادي السياسي الجديد في إفريقيا، التي تنسجم مع سياسات التكامل الاقتصادي ودعم الدول الإفريقية لبعضها البعض في إطار جهود التنمية الداخلية لكل منها. وبالطبع يتماشى ذلك مع مبدأ تقديم المصالح الجماعية للشعوب والدول الإفريقية. عطفا على الجهود التعاونية القديمة بين دول حوض النيل، التي تحتكم إلى عدة اتفاقات تنظم العلاقات فيما يخص مياهه، ومسألة بناء الإنشاءات فيه من عدمه. ولولا الإشكالات التي ظهرت لاحقا برفض إثيوبيا لأي تدخل أو رأي فني ملزم لها فيما يلي بناء المشروع، لكان التناغم هو ديدن النقاشات المتعلقة بالمشاريع التنموية في دول حوض النيل، ولربما أصبح سد النهضة مسار الخلاف، منطلقا للتكامل الاقتصادي الجاد بين الدول الإفريقية، وليس فقط دول حوض النيل. وهي المقاربة التي بدأت تبتعد رويدا رويدا، بعد كل لقاء يفشل فيه الأطراف المعنيين بمناقشة ملف السد.

(٦) عبده موسى، ٢٠٢٠، أزمة سد النهضة ما الذي يعرقل المسار التفاوضي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies.

ب- الموقف القاري: منظمة الاتحاد الإفريقي:

يتميز موقف المنظمة السياسية الأهم على مستوى القارة في هذه القضية، بالتعقيد الشديد، بسبب وجودها على أراضي أحد الأطراف الأساسيين في القضية، (نعني إثيوبيا)، خاصة مع تلميح البعض إلى حجم التأثير الذي تخلقه الضغوط التي تمارسها أديس أبابا، على الاتحاد الإفريقي بحكم تواجد المؤسسة على أراضيها. وكان موقف الاتحاد الإفريقي منذ البداية منسجما مع ما وضع له من أهداف، وهو تثمينه للجهود والمشاريع الإفريقية التنموية، وبالتالي رحب بإطلاق مشوع السد باعتبار توافق الدول الثلاث على إعلان المبادئ. ومع ظهور الانتكاسات والردة عن كثير مما تم التوافق عليه بين الدول الثلاث، وبروز الخلافات الحادة بين الدول الموقعة على إعلان المبادئ، قدم الاتحاد الإفريقي مقترحا، بأن يلعب دورا في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين. وهو موقف يتأسس على عدم رغبة الاتحاد الإفريقي في تدويل القضايا الإفريقية، لما للإجراء من تقليص لدوره، وبالتالي وظيفيته. فالاتحاد قد أسس لتحقيق المصالح الإفريقية وحل الإشكالات الإفريقية وله آليات ومجالس لفض النزاعات والتوسط لحل القضايا العالقة بين الدول والحكومات الإفريقية. وبالتالي يشعر قادة الاتحاد وربما كل الأفارقة بالإنزعاج حيال الأدوار الضعيفة التي يلعبها الاتحاد في القضايا ذات الأثر الكبير على مستقبل الدول والقارة الإفريقية. ورغم سماح الدول الثلاث للاتحاد بإضافة الخبراء الخاصين بها، وتقديم ما يمكن تقديمه من دعم فني. على أن دولتي إثيوبيا ومصر قد حصرتا هذه المساهمة في تقديم الخبراء للمشورة فقط. وهو شئ اعترض عليه السودان مؤخرا، عليه طالب بضمان دور أكبر لهولاء الخبراء.

ومع انتهاء الدورة الرئاسية لدولة جنوب إفريقيا للاتحاد الإفريقي، فإن إمكانية لعب الاتحاد لأدوار رئيسية في ملف السد يبدو أمرا مستبعدا. خاصة لما عرف عن جنوب إفريقيا ورئيسها سيريل رامافوزا من تأثير قوي على حكومة آبي أحمد وهي خلاصة صادمة، وتعكس مدى حوجة الأمم الإفريقية إلى تغيير النظام الأساسي لأهم منظمة سياسية في القارة، بما يجعلها قادرة على لعب أدوار أكبر في مثل هذه النزاعات.

ج- الموقف الدولي:

منذ بدأ مشروع السد، وبداية الاختلاف بشأنه بين دولة المنبع (إثيوبيا)، ودولتي المصب السودان، ومصر، بدا أن القضية قريبة من التدويل، وتناولته الدوائر والمؤسسات السياسية الرسمية في الدول العظمى، كل يرتكز على منظور

مختلف. لكن في كل الأحوال لا يبتعد عن سياسة التحالفات والتقاربات السياسية بين كل بلد وآخر، رغم صورة الحياد التي تصدر للرأي العام. وعملت القوى الدولية في الخوض الصريح في أمر السد أحيانا، والتدخل غير الصريح أحيانا أخرى، عبر المنظمات ومجموعات الضغط، في محاولة منها لتدعيم مواقف معينة، أو العكس.

الأمم المتحدة

رغم تعويل دول العالم الثالث على منظمة الأمم المتحدة لحلحلة الإشكالات التي يبدو عليه ثمة التعقيد وكثرة الأطراف، على أن المنظمة الدولية نادرا ما تقدم حلول سريعة وناجعة في هذا المضمار. وبخصوص ملف سد النهضة ذو الطبيعة الشائكة، فقد قدمت منظمة الأمم المتحدة جملة من النصائح غير الملزمة للطرفين، كان أبرزها دعواتها المتكررة بضرورة الأخذ أو الالتزام بإعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث. ونستطيع الجزم بأنه دون تدويل القضية رسميا من قبل طرف من أطرافها، فإن موقف منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها لن يتغير، وسيقف عند الحث والشجب والإدانة هنا وهناك.

الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر العلاقات الإثيوبية الأمريكية من العلاقات المعقدة، وقد شهدت تقلبات كبيرة بسبب التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا خلال الثلاثين عاما ونيف. فمع العداء الإمريكي الشديد لأي حكومة شيوعية في العالم والعكس، فقد كانت أمريكا من القوى التي تعمل بدأب لتغيير نظام منغستو هيلا مريام (الدرغ) لبنيته الماركسية الإشتراكية وقربه أو تماحيه مع سياسات الاتحاد السوفييتي وقتها. ولم تتعاف العلاقة بين البلدين إلا بسقوط النظام الشيوعي في أديس أبابا، سنة ١٩٩١، وسيطرة تحالف الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، الذي حكم إثيوبيا حتى ٢٠١٨ بقيادة جبهة تحرير شعب تيغراي، وبمباركة أميركية؛ حيث أشرف مساعد الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية آنذاك، هيرمان كوهين، على خطة استقلال اريتريا، وتسليم السلطة في إثيوبيا للتحالف. وخلال ٢٧ عامًا من حكم التحالف، تمكنت إثيوبيا من نسج علاقة براغماتية مبنية على المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة، لكنها علاقة خالية من الود والحميمية، كما وصفتها الإيكونوميست. (٧)

وشهدت فترة إطلاق مشروع سد النهضة، والمفاوضات الجارية بشأنه تسنم

(٧) نور الدين عبدا، ٢٠٢٠، سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4855

ثلاث رؤساء وحكومات مختلفة للولايات المتحدة الإمريكية، أولا الرئيس باراك أوباما، وثم ثانيا دونالد ترامب، وأخيرا سيكون جو بايدن المنتخب حديثا. وهو أمر له تأثيره على الملف بشكل كبير، باعتبار اختلاف السياسات الخارجية لكل رئيس وحكومته على حدا. وهنا لا ينسى حجم التأثيرات التي تخلقها مجموعات الضغط على كل رئيس وسياساته. ويعتبر باراك أوباما من الرؤساء الأمريكيين الذين عملوا على تمتين العلاقات الإثيوبية الأمريكية كإستراتيجية لضمان استمرار تحالف الدولتين من أجل محاربة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي، الذي تقوده حركة الشباب الصومالية. وبالتالي عرف عنه تسامحه مع سياسات أديس أبابا طوال فترتيه الرئاسيتين.

وبعد انتهاء حقبة أوباما، جاءت سياسات دونالد ترامب تجاه إثيوبيا مختلفة عما كانت عليه إبان حكم سلفه. فقد دخلت الولايات المتحدة معترك الخوض في السد، وحاولت التوسط أو العمل على تقريب وجهات النظر كما أسمته، بدعوتها للأطراف الثلاث للتباحث في العاصمة واشنطن، في جلسة شهدت إنسحاب إثيوبيا، التي لمحت إلى موقف أمريكا المساند لمصر. وشهدت الفترات اللاحقة تصريحات أمريكية خطيرة إنعكست على علاقة الدولتين، بعد أن ألمح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إمكانية توجيه مصر لضربة وتدمير السد. وهو ما عد تحريضا مباشرا من الرئيس الأمريكي للقاهرة، أو رسائل ضمنية، تعني وقوف الولايات المتحدة بجانب مصر في أي خطوة تقدم عليه، بما فيه الحرب. لتعلن إثيوبيا استدعاء السفير الأمريكي لديها في اعقاب هذه التصريحات، وإبلاغه باعتراض إثيوبيا على التصريحات التي صدرت من الرئيس ترامب. ويعتقد البعض أن الأمر يعود في الأساس إلى إشكال بنيوي، يعود للعلاقة المميزة التي تجمع بين الديمقراطيين والإثيوبيين، على عكس الجمهوريين. وبالتالي ينبع موقف ترامب من عقدة متأصلة في بنية علاقة الجمهوريين بالإثيوبيين. وبدأت عقدة دونالد ترامب الشخصية مع إثيوبيا مبكرًا عندما ترددت تقارير غير مؤكدة أطلقتها المعارضة الإثيوبية في واشنطن بأن التحالف الحاكم في إثيوبيا قام بتمويل الحملة الانتخابية لهيلاري كلينتون، في ٢٠١٦. كما نقلت أوساط المعارضة الإثيوبية عن ترامب قوله: إن الحكومة الإثيوبية تأخذ أموال المساعدات الأميركية وتنفقها على الانتخابات الأميركية. وليس لهذه الرواية أصلًا في وسائل الاعلام، لكن هناك ما يعززها في واقع العلاقات الإثيوبية–الأميركية قبل وبعد وصول ترامب للبيت الأبيض.

الصين

يصف البعض موقف الصين من مشروع سد النهضة بالغموض، ووصف دقيق، وعرف على الدوم عن العمل الدبلوماسي الصيني. لكن مع ذلك تبقى حقيقة دعم الصين لإثيوبيا في بناء السد غير خافية، خاصة بعد أن أعطت إثيوبيا عقود السد لشركتين صينيتين. إحداهما هي مجموعة (Gezhouba) الصينية (شركة هندسية مملوكة للصين ومقرها ووهان) والتي تم التعاقد معها مقابل ٤٠,١ مليون دولار لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقاً حول تشييد سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD)، كما منحت شركة الكهرباء الإثيوبية شركة صينية أخرى تدعى (فويت للطاقة الكهرومائية المحدودة) عقداً بلغت قيمته ١١٣ مليون دولار للمشاركة في بناء السد. وكغيرها من الدول الإفريقية، تقدم الصين قروضا ضخمة لإثيوبية، وهي سياسة تتبعها الصين منذ زمن كواحدة من أساليب قوتها الناعمة. وكنوع من أنواع إظهار التقارب السياسي بين البلدين، قامت الصين في العام قبل الماضي ٢٠١٩، بإلغاء الفائدة من القروض الإثيوبية، التي تعد من أكثر الدول الإفريقية مديونية لدى الصين.

ورغم هذا أعلنت الخارجية الصينية في بيان لها، في يونيو من العام الماضي، أنها تدعم إثيوبيا والسودان ومصر لحل الخلافات من خلال الحوار في أزمة "سد النهضة".(٨)

الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر الشركاء السياسيين للدول الإفريقية، خاصة مصر، باعتبار الملفات الساخنة المشتركة بينهما، التي تشمل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب والأوضاع في ليبيا. وكان الاتحاد الأوروبي على الدوم من المراقبين لأزمة سد النهضة، باعتبار وجود شريك مهم كمصر طرفا في الموضوع، وكذلك لما يمثله استقرار المنطقة من أهمية بالنسبة لها، خاصة أن هذه المنطقة بالذات تعتبر من أكثر المناطق التي تشهد تدفقا للهجرة الغير شرعية بحسب المؤشرات المعتمدة. ودخل الاتحاد الأوروبي إلى النقاش بشأن الملف بقوة مؤخرا بعد أن سادت الأجواء غيوم كثيرة، ودعا من خلال أكثر من تصريح الدول الثلاث إلى حل المشكلة عبر الحوار. لكن بالنظر إلى حجم التأثير الأمريكي والصيني، فإننا نستطيع أن نقول: إن الاتحاد الأوروبي لا يبدو طرفا دوليا قويا في

(٨) سانيا رحمان، ٢٠٢٠. بالأرقام والحقائق... الدور الصيني في بناء سد النهضة الإثيوبي. أخبار الآن، الرابط https://www.akhbaralaan.net/news/world/2020/06/05/

المسألة، ولا يعد من الفاعلين في هذا الملف.

د- موقف السودان من سد النهضة

اتسم موقف السودان الرسمي منذ البداية بالموافقة الضمنية فيما يلي بناء سد النهضة، سيما لما يمثله كمشروع نهضوي واقتصادي كبير، يستطيع أن يخلق تحولات ايجابية في بنية الاقتصاد ومسارات التنمية الاثيوبية بدرجة أولى والإقليمية بدرجة ثانية. وقد تمثلت هذه الموافقة السودانية (بجانب مصر طبعا)، على إعلان المبادئ التي تحكم عملية بناء السد. وهنا ما يجدر ذكره، وهو أن التخطيط لبناء السد قد بدأ سرا في البداية، ولم يكشف للخارج خاصة دولتي المصب، إلا بعد الشروع في العمل فيه نسبيا. وهو ما لا يجوز في مسألة فنية بحتة، ليس فقط متعلقة ببناء سد، بل بأضخم سد في إفريقيا. فالسد المبني على نهر تتقاسمه أكثر من دولة لا يصبح شأنا داخليا، فضلا عن القوانين المنظمة لتقاسم منافع مثل هذه الأنهار بين جميع الدول المشاطئة.[٩] وهذه كانت أولى مثيرات القلق بالنسبة للسودان، الذي مضى بالرغم من هذا، في مواقفه الغير متشددة مع الحكومة الإثيوبية في التداول بشأن مشروع السد. مع ذلك فإن مواقف السودان الغير متشددة، لم تكن تعني غياب رؤية سودانية لبناء السد، أو عدم قدرة دفع الحكومة السودانية بتحليلات تسندها رؤية خبراء سودانيين. لكن الأمر كان يتعلق بحكومة البشير التي أطيح بها عبر ثورة شعبية، والتي كانت في مساومة مستمرة لإرضاء الحكومة الإثيوبية مقابل سكوتها عن محاولتها الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري الأسبق الراحل حسني مبارك، في العاصمة أديس أبابا. فقد دفع كثير من الخبراء السودانيين برؤى فنية متكاملة عن طبيعة بناء السد والجوانب السلبية والايجابية التي تحيط ببنائه. لكن تم تجاهلها كلها، وبالمقابل تم الدفع بوجهات نظر سياسية، والتعامل مع القضية ضمن إطار الخطاب السياسي للحكومة.

وجاءت أول موافقة للسودان على بناء سد النهضة بصوت خافت عقب تعلية سد الروصيرص في يناير من عام ٢٠١٣، ثم بصوت عالٍ في في يوم ٥ نوفمبر ٢٠١٣، خلال تدشين مشروع ربط شبكتي كهرباء إثيوبيا والسودان عندما أعلن الرئيس (السابق) عمر البشير (بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هايلي مريام ديسالين) تأييده المطلق بناء سد النهضة. ليس هذا فحسب، بل كان قبلها قد ذهب إلى التوجيه بتحويل الآليات التي أستخدمت في تعلية سد الروصيرص

(٩) محمد جلال هاشم، ٢٠١٦، رسالة كجبار: من أجل السودان لا من أجل قرية (قضايا السدود بشمال السودان). شفق للنشر والانتاج الاعلامي، ص١٧٢.

إلى إثيوبيا لمساعدتها في بناء سدها. وقد نقل عنه قوله إن «... حكومته تدعم الموقف الإثيوبي في إنشاء سد النهضة، لأنها ستحظى بنصيب كبير من الكهرباء التي سينتجها السد...». واستطرد، بحسب المصدر، قائلا: «ساندنا سد النهضة لقناعة راسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيه مصر، وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية يدا بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة».(١٠)

لكن، وبعد الإطاحة بالبشير وحكومته عرف ملف السياسات والعلاقات الخارجية في السودان تحولات كبيرة مع الحكومة الجديدة، وقد اتسمت بتفاهم كبير مع أديس أبابا في البداية، سيما مع توسط آبي أحمد في ملف التفاوض بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري، في أعقاب فض الاعتصام والانقسام الحاد بين القوى السياسية المدنية التي كانت تمثل رأس ثورة ديسمبر، والعسكر. لكن هذه المرة لم تفوت الحكومة السودانية الجديدة أي فرصة، دون الحديث بصوت عالي عن المصالح السودانية في المقام الأول، حتى ولو من باب الكسب السياسي على مستوى الداخل السوداني. وربما ذلك باعتبار عدم امتلاك حكومة أديس أبابا لأوراق يمكن من خلالها الضغط على الحكومة الحالية، ذلك على عكس سابقتها. وهو الشئ الذي إنعكس «بالطبع» على موقف السودان الراهن من مشروع سد النهضة، فقد بدأ السودان في إظهار مخاوفه بشكل علني، وأبدى رأيه في كثير من الأمور الفنية التي تلي طبيعة السد وموقعه وحجم والتخزين فيه، ذلك دون إغفال الجانب الايجابي لمشروع السد، في حال معالجة الأمور مثار الخلاف. وتبدو سمة المخاوف السودانية مركبة وذات أوجه متعددة، تتراوح ما بين طبيعي جغرافي واقتصادي سياسي.

المخاوف الطبيعية

مع موقف حكومة البشير المطاح بها، الذي اتضح أنه سياسي بامتياز، فإن المخاوف السودانية المتعلقة بالطبيعة الجغرافية والبيئية لم تكن تثار في الدوائر الرسمية، بل كانت مجرد آراء منشورة هنا وهناك. إذ أدلى كثير من الخبراء السودانيين بآراء يمكن الرجوع إليها لمعرفة حجم الخطر الذي يمكن أن ينجم ما لم يضع اعتبار لطبيعة جغرافية المنطقة اثناء وضع التصورات الهندسية للسد وما يتعلق بكمية المياه المراد تخزينها فيه. وتقف الهضبة الإثيوبية ومنطقة الأخدود الإفريقي بما تشمل من بلدان (جيبوتي، الصومال، أريتريا، إثيوبيا، السودان، كينيا، يوغندا، تنزانيا، إلى زامبيا) فوق قنبلة موقوتة لو انفجرت لن تبقي ولا تذر. ذلك أن البحر الأحمر ليس سوى الجزء الأساسي من هذا الأخدود. الأمر الخطير أن

(١٠) المرجع السابق نفسه.

هذا الأخدود يعاني من صدع في نهاياته الجنوبية ومن كسر لا يني كل يوم يتسع فيما يعرف بالوادي المتصدع (Rift valley) بإثيوبيا. هذا الكسر يحتاج لحدوث زلزال من النوع الكبير كيما يتحول إلى أخدود لا يقل عن أخدود البحر الأحمر. في حال حدوث هذا، سيكون سد النهضة أحد الضحايا حيث سينهار. وسيؤدي هذا السيناريو الكارثي بالطبع إلى غرق منطقة إقليم النيل الأزرق السوداني، وحتى مدن العاصمة الخرطوم والجزء الشمالي من السودان.

في مقابلة صحفية (**جريدة الصحافة**، العدد ٧٠٦٦ بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٣) قال خبير المياه الدولي ووزير الري السوداني الأسبق يحي عبد المجيد ردا على سؤال حول المخاوف المتعلقة باحتمال انهيار السد، بما يلي: «المخاوف هي أن الخزان يخزن (٦٧) مليار متر مكعب من المياه (لاحقا اتضح أنها ٨٥ مليار متر مكعب)، والمياه لها وزن ثقيل، والأرض بالمنطقة بها تحركات بركانية وزلزالية، ونريد الاطمئنان إلى أن الكسر الموجود بالبحر الأحمر والتحركات الزلزالية لن تحدث أثرا في المستقبل. وهناك دراسات منشورة أعدها خبراء من دول غربية وإثيوبيا (نفسها)، تؤكد أنه لو حدث زلزال بالمنطقة قد ينكسر القرن الإفريقي، لأن المنخفض في القرن الإفريقي هش وهو كسر من القرن الإفريقي إلى إقليم البحيرات الاستوائية... والكسر امتد حتى وصل كينيا ويوغندا وتنزانيا...».[١١]

أدناه خريطة توضح منبع نهر النيل وموقع سد النهضة

المصدر: http://picturekios.web.app

(١١) المرجع نفسه.

مخاوف اقتصادية وسياسية

بالرغم من ذهاب الرواية الرسمية السودانية القديمة إلى التسليم بالفائدة الاقتصادية المطلقة لسد النهضة بالنسبة للسودان، إلا أن هذه السردية قد تغيرت كثيرا في الفترة الأخيرة. خاصة مع إصرار الجانب الإثيوبي على إخفاء معلومات فنية مهمة عن الجانب السوداني، إن كانت أرقام أو نسب. لكن الأكثر إقلاقا بالطبع هو عدم قدرة السودان على تنظيم جريان مياه وتشغيل سدوده على مجرى النيل الأزرق، في ظل حجب المعلومات من الجانب الاثيوبي، وهو الذي يعتمد عليها في الري ورفد كثير من محطات مياه الشرب. ومع أول ملء للسد تكبد السودان خسائر كبيرة تمثلت في خروج كثير من محطات المياه من الخدمة، ونقص كثير من مياه الري التي ترفد المساحات المزروعة.

وكان أحد وزراء الري السودانيين السابقين قد قال: «... إن السعة التخزينية للسد تترتب عليها أضرار خطيرة، بسبب حجز مياه الفيضان تشمل استحالة ملء خزاني الروصيرص وسنار، وتوليد الكهرباء منهما واستحالة توفير مياه الري على طول النيل الأزرق خلال فترة الملء وهي ٤٦ يوما، علاوة على أن حجز مياه الفيضان وحجز الطمي يؤثر على الزراعة والمياه الجوفية والري الفيضي والغبات والبساتين...». وهي كوارث تحيق بالاقتصاد السوداني، مع اعتماد قطاع كبير من ساكني إقليم الأزرق على نمط الزراعة المطرية، وكذلك نسف أي إمكانية لإقامة مشاريع زراعية كبرى هنالك مستقبلا بالنسبة للسودان.

أما أقوى المخاوف السياسية السودانية، فتتعلق بحديث إثيوبيا المستمر بأن بناء السد وملئه هو شأن سيادي إثيوبي. وهو حديث للاستهلاك السياسي، وطريقة لضمان الاصطفاف الداخلي وكسب ود المجتمع الإثيوبي، بتحويل قضية السد إلى قضية تتعلق بالشخصية الإثيوبية ومكانتها في القارة الإفريقية والعالم. ذلك بالإضافة إلى إقحام إثيوبيا لمسألة اتفاقيات المياه التاريخية في التفاوض بشأن الاتفاقية الملزمة المتعلقة ببناء سد النهضة، وهما أمران مختلفان جذريا. لكنه سلوك يفهم في سياق محاولات إثيوبيا لكسب الوقت، في ظل كثير من التحديات الداخلية التي تلقي بظلالها على الوضع في إثيوبيا، بل وتهدد بإنهيار الدولة الفيدرالية العائمة في بحر من الغبونات الإثنية التاريخية. مع إشكال سياسي آخر ساهم فيه إعلام الجانبين المصري والإثيوبي، وهو تصوير السودان كوسيط في القضية، وليس طرفا فيه. ففي كل الدوائر المهتمة بالحديث عن سد النهضة، يكون التركيز على إثيوبيا ومصر بشكل كبير، مع ذكر السودان على مضض. وهو خطأ استراتيجي، حاولت الدولتان حله، لكنها وقعتا أيضا في خطأ مزدوج،

وهو محاولة استتباع السودان هذه المرة أو جعله منحازا لطرف دون الآخر. لكن المواقف السودانية الأخيرة في جولات التفاوض أثبتت أن السودان طرفا أساسيا ومهما في القضية، وله مصالحه التي يستطيع الدفاع عنها، دون الإخلال بالروابط التاريخية والأخوية التي تجمعه بالدولتين الجارتين.

المحور الرابع: مسار العلاقات بين البلدين

منذ سقوط البشير وبروز الحكومة الجديدة مناصفة بين قوى الحرية والتغيير والعسكر، كانت العلاقات السودانية الإثيوبية قوية، خاصة لما يعرف عن قرب معظم مكونات الحرية والتغيير من حكومة أديس أبابا. إذ كانت تمثل أديس مكانا لمعظم أنشطتها أو المنظمات التي تمثلها، عندما كانت في صفوف المعارضة. وبعد الجهود الكبيرة التي قام بها آبي أحمد لردم الهوة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس عسكري، ودفعه للعملية السياسية في السودان، التي انتجت الحكومة الحالية، فإنه قد لعب أيضا دورا محوريا في دفع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك وعبد العزيز الحلو رئيس الحركة الشعبية – شمال، لتوقيع اتفاقية مهمة ربما تمثل مدخلا جديدا لدفع جهود السلام في السودان. لكن هذا الأمر قد تغير نسبيا الآن وأخذت العلاقات السودانية الإثيوبية انعطافات حادة جعلتها متوترة نوعا ما. خاصة بعد أن شهد الراهن، تعنت إثيوبيا في ملف السد، وعدم تعاونها حتى في أكثر الملفات حساسية أو التي تحمل المصالح المشتركة بين البلدين، وإقدامها على الملء الأول عبر قرار أحادي وتداعيات هذا الإجراء على السودان، والأدهى والأمر إصرارها على المضي قدما في خطة الملء الثاني. لكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن الحكومة السودانية ليست شيئا واحدا أو كتلة صماء الآن وتعبر عن سياسات منسجمة، في ظل التجاذب وصراع النفوذ بين المكونين المدني والعسكري. لكن برغم قرب المكون المدني من حكومة آبي أحمد عكس المكون العسكري، إلا أن تورط أحمد وحكومته في العمل على الكسب السياسي واستخدام السد في حملتهما الدعائية لتقوية موقفهما الداخلي، جعل المكون المدني في حرج حال أراد ترجمة هذا التفاهم والتقارب على مستوى اتفاقية مرضية للأطراف الثلاث. وتزداد الأمور سوءا ومسار العلاقات تعقيدا مع اصرار إثيوبيا الآن على الملء الثاني، وتحذير السودان لإثيوبيا من مغبة القيام بهذا الإجراء بشكل أحادي وتكراره للمرة الثانية.

ودون مواربة، فإننا نستطيع القول إن ملف الحدود أيضا يتداخل في رسم الموقف العام للحكومتين، وبشكل ميكانيزم مهم في مسار العلاقات السودانية الإثيوبية. إذ تزداد الحدة والتوتر أكثر من أي وقت مضى، مع وصول الأمور إلى

حافة الهاوية، دون نكران وجود مناوشات ومواجهات متقطعة. لكن أكثر ما تخشاه دول المنطقة الآن هو المواجهة الشاملة بين السودان وإثيوبيا. وبالعودة إلى ما يعكر صفو العلاقات السودانية الإثيوبية الآن بشأن الحدود، فإن المواقف المتجددة غير المفهومة من الحكومة الإثيوبية هي الإشكالية الكبرى، وتعتبر ردة وتشكل صدمة حقيقية للرأيين الرسمي والشعبي في السودان، إذ لم تكن سودانية مناطق مثل الفشقة الصغرى والكبرى مكان نزاع رسمي بين الحكومتين، بل ظل سلوك مجموعات مثل الشفتة تلقى إدانة الحكومتين. وهنا يمكن الأخذ ببيان الحكومة السودانية، الذي جاء فيه استغرابها بشأن تسمية إثيوبيا لقضية الحدود بالنزاع الحدودي، بعد أن ظلت إثيوبيا معترفة بتبعية الفشقة للسودان منذ ١١٨ عام.

إذن يعود مسار العلاقات السودانية الإثيوبية إلى مكانة أشبه بما كانت عليه ما قبل سقوط مانغستو، ذلك عندما كان السودان يعتبر إثيوبيا الخطر الأكبر عليه، ومهددا مباشرا لمصالحه وبالتالي استقراره. ربما بديناميات مختلفة قليلا، والتي تقف في مقدمتها الأمور الفنية المتعلقة بالسد، ورفض إثيوبيا لأي اتفاق قانوني ملزم لها في عملية الملء. وهو أمر مهم بالنسبة إلى دولتي المصب السودان ومصر، خاصة بالنسبة إلى المخاوف بشأن مواسم الجفاف، وما يمكن أن تسببه حال مجيئها، وهو أمر مؤكد الحدوث مستقبلا، وآجلا أو عاجلا.

ولا يبدو مسار العلاقات، بحالة التوتر الحالية، بعيدا عن سيناريو المواجهة الشاملة بين حكومتي البلدين. رغم ما تمر به إثيوبيا من أوضاع داخلية معقدة، تتمثل فيما سماه آبي أحمد العمل على إنفاذ القانون في إقليم تيجراي. وكذلك انفتاح جبهة جديدة، بعد انفلات الوضع نسبيا في إقليم بني شنقول جوموز، وهي للمصادفة المنطقة التي يوجد فيها سد النهضة. وكذلك برغم الوضع الاقتصادي والانقسام السياسي الذي يتسع كل يوم في السودان وحجم التحديات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي فيه. وفي هذا فإن تغاضي حكومة آبي أحمد المستمر عن اعتداءات الشفتة ومحاولة تبنيها رسميا لخطاب حكومة إقليم الأمهرا ومليشياتها وتثبيتها رسميا لأحقيتها للفشقة يجعلها تنقل المواجهة إلى مربع الحرب الشاملة مع الحكومة السودانية.

الخلاصة

لسد النهضة وقعا خاص في نفوس الشعوب الإثيوبية، وهو أقرب ما يكون إلى باعث جديد للساعين إلى تخليق وعي الأمة الإثيوبية «الاثيوبيانية» فهو بمثابة رمزية وتجسيد حقيقي لوحدة المصير والهدف بين معظم شعوب إثيوبيا الفيدرالية. وما يجعل السد سلاح قوي هو كم الالتفاف الشعبي وحجم التأييد الداخلي الذي

صاحب حلم بنائه، والآمال العريضة التي تعلقت به، حتى غدا لا قبول لكل صوت يتحدث عنه بسوء حتى ولو من ناحية فنية بحتة. لكن الإشكل هنا يتعلق بجعل السد أداة لزيادة تضخيم الذات الوطنية للإثيوبيين، وبالتالي فقدان روح التعاون والتكامل ما بينهم وبقية شعوب المنطقة وخاصة شعوب دولتي المصب، السودان ومصر، وقد تقوم بين هذه الشعوب الثلاث صراعات لا تنتهي بسهولة.

إن سد النهضة مثله مثل أي مشروع تنموي آخر له من الايجابيات وأيضا له ما له من السلبيات، وبالتالي فإن اللحظة التي تطرح فيها المخاوف، لا تعني العداء لحكومة أو شعوب إثيوبيا، بقدر ما يعني محاولات لتقليل آثار بناء السد والتقليل من سلبياته والاستفادة القصوى من ما يوفره من طاقة. خاصة أن السد يقع على نهر دولي يشترك فيه أكثر من دولة وتعتمد عليه أكثر من أمة في معاشها ووجودها.

إن تحويل ملف السد النهضة إلى مشروع سياسي، خلق تحولا جديدا على مستوى تفاهم الدول الثلاث بشأنه وبالتالي عدم توصل الدول الثلاث إلى صيغة متفق عليها لنسب الملء وقواعد التشغيل، ما يعد مأزقا سياسيا وقع فيه آبي أحمد وكل حكومات إثيوبيا في اليوم الذي وضعوا فيه إكمال بناء السد كملف إنتخابي، وجعله عاملا أساسيا في عملية تخليق وعي جمعي، ووضع هدف واحد يجعل من حلم بناء نموذج الأمة «الإثيوبيانية» طرحا مقبولا وممكنا وقابلا للتحقق.

قد يكون على إثيوبيا وخاصة آبي أحمد العودة لما عرف عنه في بداياته المميزة من خلال عمله على تصفير مشكلات إثيوبيا الخارجية بتصالحه أولا مع الجارة أريتريا، ومن ثم زيارته القاهرة والتقاء رئيسها السيسي؛ يوم أن أقسم أمام وسائل الإعلام بأن لا يضر بأمن مصر المائي، والتزامه بتنفيذ كل ما جاء في إعلان المبادئ، والتي من أهمها انه لا إمكان لإثيوبية بملأ السد عبر قرارات منفردة رغما عن دولتي المصب السودان ومصر. وهو طرح قانوني وسياسي يتسامى ويرنو إلى تعبيد الطريق نحو رؤيوية تكاملية تتيح للدول الثلاث وكل دول القارة بعد ذلك، عقد توافقات ووضع رؤى اقتصادية وتنموية مشتركة، قمينة بدفع إقتصادات هاته الدول.

إن العلاقات السودانية الإثيوبية، ديدنها التوتر وعدم التعاون في أزمنة والهدوء والتعاون في أزمنة أخرى. أي أنه لا ثابت فيها، اللهم إلا التحول. لكن فيما يلي علاقات البلدين الراهنة بشأن ملف سد النهضة، يبدو كبيرا وقد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، مع تحذير السودان لإثيوبيا بشكل مستمر من المضي قدما في مسار استراتيجية فرض السد وبنائه بالتصوري الإثيوبي كأمر واقع، دون الاعتداد

بمخاوف دولتي المصب. مع تأثير كبير لملف الحدود بالطبع.

إن أفضل إطار لتداول القضية هو الإطار الإفريقي الداخلي، باعتباره الوحيد الذي يستطيع في الجميع ضمان حل توافقي دون مآرب أخرى. أما تدويل القضية، فيعني دفع القضية إلى رقعة سياسات المحاور، وما يكتنفها من استراتيجيات تتبيع للقارة. وبالتالي يبدو مقترح إعطاء دور أكبر للخبراء الأفارقة وإعادة الثقة إلى آليات الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل هذه القضية، مسألة ملحة، وقد تكون مدخلا لإعادة بناء الثقة، خاصة لما بدا أنه إنسداد في الأفق بين الدول الثلاثة التي ظلت تتفاوض على مدار تسعة سنوات دون الوصول إلى حل.

المصادر والهوامش

١- عثمان صالح سبي، علاقة السودان بأثيوبيا عبر التاريخ (دراسة علمية)، جبهة التحرير الإريترية، مكتب الإعلام، القاهرة. https://www.facebook.com/library.ig.

٢- محمود الشرقاوي، إثيوبيا- الكتاب رقم ١١٣ كتب سياسية- مجموعة عربية.

٣- سهير محمود الشربيني، قومية الأورومو الإسلامية، والصراع من أجل الانفصال عن إثيوبيا: جدلية الدولة والقبيلة، مركز الدراسات الإفريقية.

٤- أحمد علو، ٢٠١٣. دول حوض النيل وأزمة سد النهضة: هل يلغي «طريق التوابل» الجديد الاتفاقات القائمة؟. موقع الجيش اللبناني، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

٥- محمد جلال هاشم، ٢٠١٦، رسالة كجبار: من أجل السودان لا من أجل قرية (قضايا السدود بشمال السودان). شفق للنشر والانتاج الاعلامي.

٦- يحي عبد المجيد، ٢٠١٣، مقابلة صحفية، جريدة الصحافة العدد ٧٠٦٦، ٢٠١٣، الخرطوم.

٧- معتز موسى (وزير الكهرباء والسدود السوداني السابق)، ٢٠١٤، سياستنا المائية بعيدة عن المحاور وسد النهضة سيفيد دولتي المصب. (مقابلة مع وكالة الأناضول) http://www.sudaress.com/sudansafari/٣٧٠٤٤، الخرطوم.

٨- عبده موسى، ٢٠٢٠، أزمة سد النهضة ما الذي يعرقل المسار التفاوضي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies.

٩- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%A٧%AF_%D٨%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٨%٨٧%D٩%٨٦%D٨%B٦%A٩%D٨.

١٠- الآن مورهيد، ١٩٦٩، النيل الأزرق، ترجمة ابراهيم عباس أبو الريش، دار الثقافة، بيروت.

١١- محمود شاكر، ١٩٨٣، اريتريا والحبشة، المكتب الاسلامي، بيروت.

١٢- Renaissance Dam talks Resume .٢٠٢١ ,ARAB NEWS amid Egypt – Ethiopia tension. https://www.arabnews.com/node/١٧٨٦٦٧١/middle-east

١٣- The Grand Renaissane Dam: .٢٠٢٠ ,Mahemud Tekuya What is at stake and What could break Rhe Deadlock. The conversation. https://theconversation.com/the-grand-renaissance-dam-whats-at-stake-and-what-could-break-the-deadlock-١٤٣٠١٨

١٤- زينب محمد صالح، ٢٠٢٠، سد النهضة: هل يعود بالفائدة على السودان؟. بي بي سي

١٥- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٥٤٧٦٩٩٧٧

١٦- الطاهر أبو هاجة (مستشار رئيس مجلس السيادة السوداني)، ٢٠٢١، حول بيان لجنة الحدود الإثيوبية https://www.facebook.com/٥٢١١٨٧٣٥٧٩٢٣٤٠٦/posts/٤٩٨٢٧٧٠٧٠٨٤٣

١٧- نور الدين عبدا، ٢٠٢٠، سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، https://studies.aljazeera.net/ar/article/٤٨٥٥.

١٨- سانيا رحمان، ٢٠٢٠. بالأرقام والحقائق... الدور الصيني في بناء سد النهضة الإثيوبي. أخبار الآن، الرابط https://www.akhbaralaan.net/news/world/٢٠٢٠/٠٦/٠٥/.

١٩- الصين تدعم حل أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا عبر الحوار (بيان). الخارجية الصينية، ٢٠٢٠، مركز القلم للدراسات والابحاث الرابط https://elqalamcenter.com/٢٠٢٠/٠٦/٢٩/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٥%D٩%٨A%

٢٠- الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، (خبر)، إثيوبيا تحشد على الحدود والجيش السوداني يتحسب لأي هجوم. https://aawsat.com/node/٢٧٣٠٠٠١/?utm_source=whatsapp&utm_medium=organic_social&utm_campaign=whatsapp_share.

٢١- Ying zhang, Pual Blok and Michael John Hammond .٢٠١٥.

Ehiopia Renaissance Dam: Implications for Downstream .Riparian countries. Research gate

٢٢- متوكل دقاش، ٢٠٢٠، آبي أحمد تجربة على مفترق طرق. https://m. facebook.com/story.php

٢٣- بيان حكومة إقليم حكومة التيغراي، ترجمة منصور سليمان.

الهوامش

٢٤- اتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان

حول مشروع سد النهضة الإثيوبى العظيم.

ديباجة:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود؛وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان؛ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشان سد النهضة:

- مبدأ التعاون:

- التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.

- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

- مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة و مستدامة يعتمد عليها.

– مبدأ عدم التسبب في ضرر ذى شأن:

– سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذى شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

– على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذى شأن لإحدي الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

– مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

– سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.– لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سيل الحصر:

أ– العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقى العناصر ذات الصفة الطبيعية؛

ب– الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية؛

جـ– السكان الذين يعتمدون علي الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

د– تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية فى إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى؛

هـ– الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية؛

و– عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؛

ز– مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

حـ– مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل؛

ط– امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

– مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

– تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

– تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

* إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

– لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.

– الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

– مبدأ بناء الثقة:

– سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة

– مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

– سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

مبدأ أمان السد:

– تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة

الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

– سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

– مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

– سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

– مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في٢٣ من شهر مارس ٢٠١٥ بين جمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان.

عن جمهورية مصر العربية

عبد الفتاح السيسى

رئيس الجمهورية

جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

هيلاماريام ديسالين

رئيس الوزراء

جمهورية السودان

عمر حسن البشير

رئيس الجمهورية. المصدر :

https://www.youm٧.com/story/٢٠١٥/

٢٥- فحوى بيان الخارجية السودانية بعد فشل الجلسة التفاوضية بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢١، تعثر مفاوضات سد النهضة الإثيوبي:

الخرطوم ١٠-١-٢٠٢١(سونا)- فشل الاجتماع السداسي بين وزراء الخارجية والري في السودان ومصر واثيوبيا في التوصل لصيغة مقبولة لمواصلة التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي. وأعربت وزيرة العلاقات والتعاون الدولي لجنوب افريقيا السيدة جي بندور عن اسفها للطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات واضافت انها سترفع الامر للرئيس رامافوزا رئيس الدورة الحالية للاتحاد الافريقي لاتخاذ ما يلزم.

وقال بروفسير ياسر عباس وزير الري والموارد المائية في تصريح (لسونا) ان السودان طلب خلال الاجتماع بتغيير منهجية التفاوض، وطريقته وتوسيع دور الخبراء للحد الذي يمكنهم من لعب دور أساسي في تسهيل التفاوض وتقريب شقة الخلاف، خاصة بعد الاجتماعات الثنائية البناءة مع الخبراء يوم امس حول ضرورة تحديد مرجعية واضحة لدور الخبراء. واضاف وزير الري والموارد المائية السوداني «لا يمكننا ان نستمر في هذه الدورة المفرغة من المباحثات الدائرية إلى ما لا نهاية بالنظر لما يمثله سد النهضة من تهديد مباشر لخزان الروصيرص والذى تبلغ سعته التخزينيه اقل من ١٠٪ من سعة سد النهضة، اذا تم الملء و التشغيل دون اتفاق و تبادل يومى للبيانات.» ومضى قائلا ان السودان قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة لاثيوبيا و الاتحاد الافريقى، راعى المفاوضات، حول الخطاب الذي بعث به وزير الري الاثيوبي للاتحاد الافريقي والسودان ومصر في الثامن من يناير الجاري والذي اعلن فيه عزم اثيوبيا على الاستمرار في الملء للعام الثاني في يوليو القادم بمقدار ١٣,٥ مليار متر مكعب بغض النظر عن التوصل لاتفاق او عدمه، وان بلاده ليست ملزمة بالإخطار المسبق لدول المصب بإجراءات الملء والتشغيل وتبادل البيانات حولها، الامر الذي يشكل تهديدا جديا للمنشآت المائية السودانية ونصف سكان السودان. الرابط https://suna-sd.net/

٢٦- فحوى بيانات خارجيات الدول الثلاث بعد فشل جلسة التفاوض:

أعلنت مصر والسودان «فشل» الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والري لدولتهما، إضافة إلى إثيوبيا، في التوصل إلى صيغة مقبولة لمواصلة التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي.

من الجانب المصري، شارك وزير الخارجية سامح شكري، ووزير الموارد المائية والري محمد عبد العاطي، في الاجتماع الذي عُقد الأحد، وترأسته ناليدى باندور وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، بصفتها الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. وقالت الخارجية المصرية، في بيان، إن الاجتماع «أخفق في تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية، حيث تمسك السودان بضرورة تكليف الخبراء المُعينين من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي بطرح حلول للقضايا الخلافية وبلورة اتفاق سد النهضة".

وأشار البيان إلى أن المقترح السوداني تحفظت عليه مصر وإثيوبيا «للحفاظ على حق الدول الثلاث في صياغة نصوص وأحكام اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، خاصةً أن خبراء الاتحاد الأفريقي ليسوا من المتخصصين في المجالات الفنية والهندسية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية وتشغيل السدود». في حين، أعربت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا عن أسفها لوصول المفاوضات إلى طريق مسدود، مُشيرة إلى أنها سترفع تقريراً بشأن ما شهدته المباحثات ونتائجها.

بينما قال وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس، في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية (سونا)، إن الخرطوم طالبت خلال الاجتماع بتغيير منهجية التفاوض"

وشدد وزير الري السوداني على أنه «لا يمكننا ن نستمر في هذه الدورة المفرغة من المباحثات الدائرية إلى ما لا نهاية بالنظر لما يمثله سد النهضة من تهديد مباشر لخزان (سد) الروصيرص، الذى تبلغ سعته التخزينية أقل من ١٠٪ من سعة سد النهضة، إذا تم الملء والتشغيل دون اتفاق وتبادل يومي للبيانات.

وأشار الوزير إلى أن السودان قدم احتجاجاً شديد اللهجة إلى أديس أبابا والاتحاد الإفريقي بشأن إرسال إثيوبيا خطابا إلى الاتحاد والقاهرة والخرطوم، في ٨ يناير كانون الثاني، أعلنت فيه عزمها الاستمرار في ملء سد النهضة للعام الثاني في يوليو تموز المقبل بمقدار ١٣,٥ مليار متر مكعب بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق أو عدمه؟

وحسب المسؤول السوداني، قالت إثيوبيا في خطابها إنها ليست ملزمة بالإخطار المسبق لدول المصب بإجراءات الملء والتشغيل وتبادل البيانات حولها. وحذَر المسؤول من أن هذا «الأمر يشكل تهديداً جدياً للمنشآت المائية السودانية ونصف سكان السودان.

وكانت فيضانات قد اجتاحت السودان في أغسطس آب الماضي، وأغرقت مناطق

عديدة في العاصمة، فضلا عن مساحات شاسعة في ولايات أخرى، ما أدى إلى تهدم عشرات الآلاف من البيوت، مع خسائر مادية وبشرية. وفي ١٥ يوليو تموز الماضي، أعلنت إثيوبيا بدء ملء خزان سد النهضة على النيل الأزرق.

وتسعى مصر والسودان إلى توقيع اتفاق قانوني ملزم لإثيوبيا بشأن السد، البالغة تكلفته أكثر من ٤ مليارات دولار. وتحصل مصر على نحو ٩٠٪ من احتياجاتها المائية عبر نهر النيل. وتبلغ حصتها السنوية ٥٥,٥ مليار متر مكعب، فيما يحصل على ١٨,٥ مليار متر مكعب.

المصدر https://arabic.cnn.com/middle-east/article/٢٠٢١/٠١/١٠/egypt-sudan-declare-failure-ethiopian-renaissance-dam-negotiations

اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩: والتي وقعت بين مصر والسودان: هي واحدة من الاتفاقيات التي تثير جدلا بين الدول الثلاث اليوم، إذا تقول إثيوبيا إنها لم تكن طرفا فيها، وبالتالي لا تعتد بها.

وقعت اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

تضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها:

١. احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بثمانيه مليار متر مكعب سنوياً.
موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لإستغلال حصته.

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ٢٠ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧,٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالي حصة كل دولة سنوياً إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر

و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين.

إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

المصدر A%D٨%A٧%https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨
AA%%D٨%_A٩%٨A%D٨%D٩%٨٢%D٩%A٧%D٨%٨١%A%D٩
٨A%D٨%D٩%٨٥%D٩%_٨٥%D٩%B٣%D٨%A٧%D٨%٨٢%D٩
٨%٨A%D٩%D٩%٨٦%D٩%٨٤%D٩%A٧%D٨%_٨٧%D٩%A٧%
٢٠%AF%D٨%٨٨%D٩%٨٦%D٩%A٨%text=%D٨:~:#١٩٥٩_٤
D%A٧%D٨%٨١%AA%D٩%D٨%A٧%D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%
٢٠%٨٥%D٩%B٦%AA%D٨%D٨%-,A٩%٨A%D٨%D٩%٨٢%٩
٨A%D٨%D٩%٨٢%D٩%A٧%D٨%٨١%AA%D٩%D٨%A٧%D٨%
%AA%D٩%D٨%٨٦%D٩%A٧%D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%٢٠%A٩%
٢٠%A٧%D٨%٨٥%D٩%٨٣%text=%D٩&B٩%D٨%A٧%D٨%٨١
٢٠%A٧%D٨%B٠%D٨%٨٧%D٩%٢٠%B٥%D٨%٨٦%D٩%
٢٠%AF%D٨%٨٦%D٩%A٨%D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%
٢٠%٨٩,٥%D٩%٨٤%D٩%B٩%D٨%
A٧%٨A%D٨%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%
٢٠%B١%D٨%٢٠%B١%D٨%D٨%٨٥%D٩%AA%D٨%
D٨%٨٤%D٩%٨٤%D٩%٢٠%A٨%D٨%B٩%D٨%٨٣%D٩%٨٥%D٩%
٨٦%D٩%A٧%AF%D٨%D٨%٨٨%D٩%B٣%